14
الاقتصادي
العدد (2314)
السنة التاسعة - السبت (26)
تشرين الثاني 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

حكومة الإقليم متمسّكة بعقود النفط مع أكسون موبيل

رجال أعمال كردستانيون يحثّون من الشارقة الشركات الاستثمارية على ولوج سوق العمل المحليّة

بغداد – السليمانية/ متابعة المدى الاقتصادي

قالت حكومة كردستان إنها متمسكة باستثماراتها النفطية على وفق حيثيات الدستور ، فيما دعا رجال أعمال كردستانيون من إمارة الشارقة إلى دخول سوق الاستثمارات في مناطق العراق كافة وفي الإقليم على وجه الخصوص .

وأكد رئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح الإبقاء على العقد الذي وقعته الحكومة مع شركة أكسون موبيل الأميركية، مشدداً على أن الإقليم لن يتخلى عن حقه الدستوري في إدارة ثرواته من النفط والمشاريع الاستثمارية، كما دعا الحكومة الاتحادية في بغداد إلى مراجعة الدستور العراقي الذي يكفل حقوق كردستان في هذا المجال.

وقال صالح في تصريحات صحفية بالسليمانية : إن العقد الذي وقع مع شركة أكسون موبيل للقيام بتنقيبات وبحث في مواقع نفطية بإقليم كردستان لا شائبة فيه حسب قانون النفط والغاز العراقي والدستور"، مستدركاً "هناك وجهات نظر مختلفة حول الموضوع في بغداد، لكن هناك مناقشات لحلها باتجاه مصلحة الشعب العراقي".

وأضاف صالح أنه " تم طرح العديد من التساؤلات والمناقشات خلال التفاوض مع الشركة الأميركية"، موضحاً أن "موقف وزارة الخارجية الأميركية كان واضحاً ودقيقاً، فقد شدد على ضرورة مراعاة قانون النفط والدستور العراقيين خلال بحث شركاتها المشاكل القانونية والسياسية المترتبة على أي عقد يوقع مع أي طرف في العراق".

وذكر صالح "إذا كان هناك أشخاص في بغداد يعتقدون أننا سنتخلى عن حقنا الدستوري في إدارة ثروتنا النفطية أو مجال الاستثمار فهم على خطأ"، داعياً إياهم إلى "مراجعة الدستور العراقي الذي ينص بشكل واضح على حقوق كردستان في هذا المجال"، حسب قوله.

ويدور خلاف بين حكومة كردستان والحكومة المركزية في بغداد بشأن حقول النفط في الشمال. حيث تعتبر الأخيرة العقود الموقعة بين حكومة الإقليم وشركات نفط عالمية غير قانونية.

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني قد نفى، في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١١، الموافقة على إبرام عقود للتنقيب عن النفط بين شركة اكسون موبيل الأميركية وإقليم كردستان، مؤكداً أن الوزارة أبلغت الشركة موقفها الرافض لتوقيع هذه العقود، فيما فندت وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم الأمر، مؤكدة أن الإقليم الشمالي شبه المستقل وقع اتفاقاً مع شركة النفط الأميركية في ١٨ تشرين الأول ٢٠١١ بشأن ستة قطاعات استكشاف.

وأعلنت وزارة النفط في ١٧ تشرين الثاني ٢٠١١، أن شركة أكسون موبيل ستخسر ١٥٠ مليون دولار جراء تعاقدها مع إقليم كردستان، وفيما بينت أن الشركة لم ترد حتى اليوم على تلك العقود، أكدت أن قانون النفط والغاز في حالة إقراره فلن يضفي أي شرعية على العقود المخالفة، كما حذرت الشركة من فسخ العقد الذي وقعته معها في وقت سابق لتطوير حقل غرب القرنة بالبصرة.

وكان رئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح قد أعلن، في ١٣ تشرين الثاني ٢٠١١، عن الاتفاق مع الحكومة المركزية على رفع صادرات الإقليم النفطية إلى ١٧٥ ألف برميل يومياً.

ويسعى العراق من خلال تطوير حقوله النفطية وعرضها على الشركات العالمية، إلى التوصل لإنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، خلال السنوات الست المقبلة، فضلاً عن ١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.

في غضون ذلك، دعا اقتصاديون ورجال أعمال من إقليم كردستان الفعاليات الاقتصادية في دولة الإمارات الى مزيد من الاستثمار في العراق عامة وإقليم كردستان خاصة، مؤكدين توافر كثير من الفرص المتميزة.

ويزور دولة الإمارات العربية كل من رئيس غرفة تجارة وصناعة أربيل ورئيس اتحاد غرف تجارة وصناعة إقليم كردستان ، ونائب رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية لغرض تحفيز الشركات الإماراتية على القدوم إلى سوق العمل المحلية .

وقال رئيس الوفد دارا جليل الخياط خلال استقبال رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة، علي سالم المحمود : إننا ندعو الفعاليات في دولة الإمارات الى مزيد من الاستثمار في العراق عامة وإقليم كردستان خاصة حيث تتوافر العديد من الفرص المتميزة، مؤكدا ضرورة وجود شراكة قوية بين الجانبين، والإفادة من الفرص الاستثمارية المتعددة المتاحة في ظل توافر حوافز وضمانات تعزز من نجاح إقامة المشروعات المتنوعة .

من جانبه استعرض المسؤول الإماراتي خلال الاجتماع التسهيلات التي تقدمها دائرة التنمية الاقتصادية للمستثمرين، شارحا المناخ الاستثماري في دولة الإمارات عامة وإمارة الشارقة خاصة، إضافة الى البنية التحتية القوية، مشيرا إلى "السهولة في الإجراءات واستعمال احدث التقنيات في استخراج الرخص التجارية وتقديم الخدمات المميزة لرجال الأعمال والمستثمرين".

وأكد علي سالم المحمود أن إمارة الشارقة "توفر العديد من التيسيرات والفرص للمستثمر بفضل ما يتوافر فيها من مقومات توفر النجاح لمشروعاته سواء كان اختياره للمناطق الحرة أم المناطق الصناعية والاقتصادية".

وأشار الى الموقع الإستراتيجي لإمارة الشارقة وما تمتلكه من "مميزات تنافسية"، لافتا إلى أن "العراق كان وما يزال شريكا تجاريا مهما ومن هنا تأتي أهمية زيارة وفد إقليم كردستان العراقي والتي تصب في صالح الجانبين، حيث نهدف جميعا إلى العمل على زيادة الاستثمارات والمبادلات التجارية وخلق آفاق جديدة تعبر عن عمق العلاقات القائمة بيننا".

ولفت المحمود إلى أن إمارة الشارقة "وفي إطار التوجهات العامة لدولة الإمارات عملت وما تزال تعمل على فتح الباب لمزيد من التعاون مع العراق -حكومة وشعبا- ومساعدته في مرحلة البناء والتعمير وكانت لها العديد من المبادرات ومنها استضافة ملتقى الأعمال الإماراتي العراقي تحت شعار "شركاء في التنمية"، منوهاً بتوقيع مذكرات التفاهم المشتركة "التي تمثل محاور أساسية في تنمية التعاون وتطوير العلاقات بين الجانبين على الصعد والمجالات كافة"، مؤكدا أن الزيارة سوف "تسهم في تعزيز التعاون بين الشارقة وإقليم كردستان .

خبير: الضرورة تستدعي تشكيل مجلس أعلى للأعمال

ترجمة: عبد الخالق علي

تجد شركة اكسون موبيل – إحدى أكبر شركات النفط في العالم – نفسها في حيرة من أمرها. ففي تشرين الثاني ٢٠١١ كشفت التقارير أنها وقعت عددا من الصفقات لاستكشاف النفط والغاز في إقليم كردستان ، والمشكلة هي أن حكومة بغداد تعتبر هذه الصفقات غير قانونية وعقوبة للشركة، فقد هددت الحكومة بإنهاء عقدها في تطوير أحد الحقول النفطية في جنوب البلاد . إن ما يتمخض عن هذا النزاع يعتبر مهما ليس لشركة ايكسون فقط، وإنما يمكن أن يؤثر ايضا على تمرير قانون النفط والغاز في البرلمان .

في ١٣ تشرين ثاني ٢٠١١ ، أعلن آشتي هاورامي وزير الموارد الطبيعية في حكومة كردستان بان شركة ايكسون موبيل قد وقعت عقدا للعمل في كردستان. حيث اتفق الطرفان في تشرين الأول على العمل في ستة مناطق للنفط والغاز في شمال العراق . كانت ايكسون أول شركة نفطية كبرى تتفق مع إقليم كردستان، حيث يضم الإقليم ما مقداره ٤٥ مليار برميل من احتياطي النفط، مع ١٠٠-٢٠٠ ألف مليار قدم مكعب من الغاز. ينتج الإقليم حاليا ١٥٠ ألف برميل من النفط يوميا من حقلين، ويرغب برفع الإنتاج الى مليون برميل بحلول عام ٢٠١٥ . تأمل حكومة الإقليم تطوير هذين الموردين من اجل تعزيز استقلالها ولكي تصبح لاعبا مهما في تجارة الطاقة في المنطقة وفي أوروبا، إلا أنها لا تستطيع تحقيق ذلك دون أن تجلب المزيد من الشركات الأجنبية خاصة الكبرى منها مثل ايكسون . المشكلة هي أن حكومة بغداد كانت قد فرضت حظرا على أية شركة تعمل في كردستان من أن تعمل في بقية مناطق البلاد .

وعارضت بغداد صفقة ايكسون ما أغضب الكرد. واخبر مدير العقود والتراخيص في وزارة النفط الصحافة بان شركة ايكسون عليها أن تختار بين استثماراتها في جنوب العراق واستمر بالقول أن الوزارة أرسلت ثلاث رسائل للشركة تحذرها من دخول كردستان. نائب رئيس الوزراء، حسين الشهرستاني لشؤون الطاقة، سبق أن أخبر شركة ايكسون مرارا بعواقب أفعالها. منذ سنوات والشهرستاني يدّعي بان كل صفقات النفط والغاز الكردية غير قانونية لأنها لا تمر من خلال الحكومة المركزية، ومؤخرا هدد بعقوبات ضد ايكسون إذا ما استمرت بعملها في الشمال، مما قد يعني أنها سوف تخسر عملياتها في جنوب العراق . حاليا تشرف شركة ايكسون على حقل غرب القرنة ١ في البصرة بالاشتراك مع شركة شل الهولندية، وتشرف على إنشاء مصنع كبير لحقن المياه للمساعدة في استخراج النفط في عدة حقول بالبصرة. في السابق، وضعت حكومة بغداد في القائمة السوداء كل شركة تختار العمل في كردستان وهذا اغضب الكرد كثيرا.

في ١٧ ت٢ التقى مسؤولون كبار في قطاع النفط من بغداد وإقليم كردستان على أمل إيجاد حل وسط للمشكلة، إلا أن الحكومة المركزية أكدت رفضها لذلك. من الغريب إن شركة ايكسون بقيت ساكتة خلال هذا الخلاف .

إن أساس النزاع بين الإقليم والحكومة المركزية هو التفسيرات المتضاربة للدستور . فالمادة ١١٢ تقول إن الحكومتين (المركزية والإقليم) تقوم بإدارة استخراج الموارد الطبيعية ويعملان معا لصياغة السياسات الإستراتيجية حول كيفية استغلال تلك الموارد. فهمت حكومة المالكي ذلك على أنها تسيطر على كل العقود وعمليات التطوير، وعمليا لم تشرك أحدا آخر في قراراتها. حكومة الإقليم من جانبها، تعتقد أنها تسيطر على النفط والغاز في الإقليم ويمكنها توقيع عقودها الخاصة نتيجة لذلك. من الطبيعي أن الحكومة المركزية لها اليد الطولى لأن اغلب النفط والغاز موجود في جنوب العراق وأنها تسيطر على أنابيب التصدير. استطاع الكرد جذب ٤٠ شركة، لكن اغلب هذه الشركات تشترك فقط في الاستكشاف وليس في الإنتاج الفعلي، وهناك حقلان فقط مسموح لهما بتصدير البترول بموجب صفقة بين كردستان وبغداد. هذا الجدل حول من الذي لديه سلطة توقيع العقود، يلعبونه الآن مع شركة ايكسون.

إجراءات الحكومة المركزية كانت كافية لإخافة شركات النفط الكبيرة الأخرى من الدخول إلى كردستان، شركات شل وتشيفرون و ايني الايطالية كانت تنوي إجراء محادثات مع إقليم كردستان حول الاستثمار هناك، إلا أن النزاع بشأن شركة ايكسون جعلها تتراجع، حيث أنها جميعا فازت بحقوق تطوير حقول في جنوب العراق عام ٢٠٠٩، كما تأمل شركة شل إنهاء صفقة الغاز الطبيعي بأسرع وقت ممكن. وبما أن جنوب العراق يضم احتياطيا من النفط والغاز اكبر مما موجود في إقليم كردستان، فإن الشركات الأجنبية لا تريد أن تفرط بمصالحها في الجنوب. ثم أن عقد شركة ايكسون يعقّد المحادثات حول تمرير قانون النفط والغاز في البرلمان. لقد جاء هذا العقد مباشرة بعد أن ذكرت التقارير اتفاق بين الإقليم وبغداد حول تعديل مسودة قانون النفط والغاز الذي كتب عام ٢٠٠٧. فمثلا، قالت لجنة النفط والغاز البرلمانية بأن الطرفين قد توصلا إلى حل وسط بشأن الشركات الأجنبية العاملة في الشمال.

الآن ربما تتصلب حكومة السيد المالكي في موقفها، إذ أنها قد تخسر ماء وجهها إذا ما سمحت للإقليم ليس فقط بالاستمرار في صفقة ايكسون وإنما أيضا إذا ما وافقت على عقود الإقليم الحالية. حيث أن ذلك سيبدو نصرا كبيرا لإقليم كردستان بعد كل اعتراضات السيد المالكي ومسؤوليه.

ما زالت الأمور غير معروفة النتائج، فقد تشعر بغداد بأن عمل شركة ايكسون من الأهمية بحيث لا يمكن أن تضعها في القائمة السوداء وتلغي عملها في حقل غرب القرنة ١ ومصنع حقن المياه. إن رئيس الوزراء حريص جدا على الحفاظ على كلمته، ما قد تجعله يفرض عقوبات على ايكسون.

على أية حال ، هناك الكثير من شركات النفط الكبرى تعمل في الجنوب، وأن حقل غرب القرنة يتم تشغيله بالاشتراك مع شركة شل التي يمكنها أن تأخذ كل المسؤولية على عاتقها. كما يمكن للمالكي أن يعاقب ايكسون، ثم يتصالح مع الكرد حول مسودة قانون النفط والغاز. ردة فعل شركة ايكسون غير معروفة أيضا، فقد تتراجع نتيجة ضغط الحكومة المركزية، لكن مهما كانت النتيجة، فإن هذه تعتبر سابقة حول كيفية تطوير النفط والغاز في العراق.

عن: أفكار عن العراق

شركة أكسون تهدّد مصالحها النفطية في جنوب البلاد